

التضامن العربي الأفريقي

تجاه القضية الفلسطينية

١٣٦٧هـ - ١٤٠١هـ - ١٩٤٧ - ١٩٨١م

د. عمر سالم عمر بابكور

الأستاذ المشارك بقسم التاريخ الإسلامي بكلية الشريعة جامعة أم القرى

ملخص البحث

لم يكن هناك موقف أفريقي متميز تجاه القضية الفلسطينية قبل عام ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م بل ظهرت مواقف فردية لبعض الدول الافريقية في البداية وإبان مرحلة الاستقلال مثل موقف أثيوبيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة من قراري التقسيم رقم (١٨١) وقبول عضوية إسرائيل رقم (٢٧٣) هذا الموقف المؤيد لموقف الدول العربية ، وهو عكس موقف ليبيا التي أيدت القرارين . وكذلك الأمر بالنسبة لمواقف كل من غينيا - غانا - مالي في مؤتمر الدار البيضاء التي أدانت إسرائيل من خلال البيان الذي صدر عن المؤتمر ، والذي وصفها بأداة الامبريالية والاستعمار ليس في الشرق الأوسط فحسب بل في افريقيا أيضاً . وهذه مواقف متميزة تعبر عن ظروف دولية واقليمية مر بها الموقف الافريقي خلال مراحل تطوره ، إذا أنه تجدد بعد ذلك منذ قيام منظمة الوحدة الافريقية عام ١٣٨٣ هـ الموافق عام ١٩٦٣ هـ ، حتى نشوب حرب يونيو عام ١٣٨٧ هـ الموافق ١٩٦٧ م ، حيث بدأ يتحرك باتجاه الأزمة التي نتجت عن هذه الحرب ، وقد ارتكز الموقف الافريقي بعد حرب يونيو على قرارات الأمم المتحدة منذ البداية وبصورة رئيسية على تأييده لقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) . وكان المحرك الأول لهذا الموقف هو احتلال قوات أجنبية لأراضي إحدى الدول الأعضاء المؤسسة لمنظمة الوحدة الافريقية (مصر) . وبالنسبة للموقف الافريقي داخل مؤتمرات الشعوب الافريقية والأفرو - اسيوية ومؤتمرات عدم

الإنحياز ، فقد كان في الأولى يعبر عن مواقف الشعوب الأفريقية المتمثلة في حركات التحرير والتنظيمات الشعبية ، ولهذا كان التأييد الأفريقي للقضية الفلسطينية داخل هذه المؤتمرات أقوى منه في مؤتمرات عدم الإنحياز التي تعكس وجهة نظر الحكومات ، نظراً لتعرض هذه الأخيرة لضغوط مختلفة داخلية وخارجية من جانب القوى الدولية الحليفة للاستعمار والصهيونية .

• • •

حينما تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة عام ١٣٦٥ هـ الموافق ١٩٤٥ م ، كان من بين اثنين وخمسين دولة موقعة على هذا الميثاق ، ثلاث دول من قارة أفريقيا هي : مصر ، إثيوبيا ، ليبيريا . وفي عام ١٣٧٦ هـ الموافق ١٩٥٦ م وهو العام الذي وقع فيه العدوان الثلاثي (الإسرائيلي - الفرنسي - الإنجليزي) على مصر ، كان عدد الدول الأفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة قد وصل إلى سبع دول ، ثم ازداد هذا العدد إلى تسع دول عام ١٣٧٩ هـ الموافق ١٩٥٩ م ثم إلى خمسة وعشرون دولة عام ١٣٨٠ هـ الموافق ١٩٦٠ م ، ووصل عام ١٣٨٣ هـ الموافق ١٩٦٣ م إلى ثلاث وثلاثون دولة أفريقية وهي الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية وفي عام ١٣٨٧ هـ الموافق ١٩٦٧ م وصل عدد الدول الأفريقية الأعضاء في المنظمة الدولية إلى ثمان وثلاثين دولة وازداد هذا الرقم إلى واحد وأربعين دولة عام ١٣٩٣ هـ الموافق ١٩٧٣ م ، ثم إلى واحد وخمسين دولة في عام ١٩٨٠ م ، بعد حصول زيمبابوي على استقلالها ، وقد كان من بين هذه الدول ، (دول شمال أفريقيا) ، وكانت دولة واحدة عام ١٣٦٥ هـ الموافق عام ١٩٤٥ م ثم وصلت إلى خمس دول عام ١٣٧٦ هـ الموافق ١٩٥٦ م ثم إلى ثمان دول عام ١٣٨٢ هـ الموافق ١٩٦٢ م ، ست منها أعضاء في جامعة الدول العربية ، وتأخر انضمام كل من موريتانيا والصومال لعضوية الجامعة حتى عام ١٣٩٣ هـ الموافق ١٩٧٣ م بالنسبة للأولى ، عام ١٣٩٤ هـ الموافق ١٩٧٤ م بالنسبة للثانية .

إن مراجعة تاريخ مناقشة القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة وتاريخ منح العضوية للدول الأفريقية يفيد بأن بداية مناقشة القضية كان في عام ١٣٦٧ هـ الموافق

١٩٤٧ م ، وإن الدول الأفريقية لم تعاصر هذه القضية وتطوراتها منذ البداية ، وهذا يترتب عليه تباين في منظور كل دولة من هذه الدول نحو القضية، كما يفيد أيضاً في توضيح بدايات تضامن هذه الدول مع القضية الفلسطينية، إذ أن هذا التضامن بدأ في الجمعية العامة قبل بدايته في منظمة الوحدة الأفريقية ، وهذا يعني إن اللقاء العربي الأفريقي للفاهم والحوار حول هذه القضية لم يبدأ إلا في مراحل متأخرة ، ومن الجدير بالذكر أن هذا التضامن كان قد تم في وقت شهد فيه المناخ الدولي تصاعداً في الحرب الباردة والاستقطاب الدولي ، وامتداداً واسعاً لحركة التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا ، وصراعاً ضد الأحلاف العسكرية، كما شهد ظهور حركة عدم الإنحياز^(١) وفيما يلي توضيح لأهم وجوه هذا التضامن:

أولاً : التضامن العربي الأفريقي على مستوى المؤتمرات :

في ظل الظروف السابقة انعقد مؤتمر باندونج للدول الأفريقية والآسيوية خلال عام ١٣٧٥ هـ الموافق إبريل ١٩٥٥ م ، وكان هذا هو اللقاء الأول بين الدول العربية والدول الأفريقية، حيث حضرت من الدول العربية كل من المملكة العربية السعودية ، سوريا ، العراق ، الأردن ، لبنان ، واليمن من قارة آسيا ، ومن الدول الأفريقية مصر، السودان ، أثيوبيا ، ليبيريا وغانا ، كما حضره ممثلون عن حركات التحرير من كلتا القارتين بصفة مراقبين ، وقد ضم هذا المؤتمر تسع وعشرين دولة ولم يشمل كل دول النطاق الذي أخذ اسمه ، وقد استبعد المؤتمر دعوة كل من الكيان الصهيوني وجنوب أفريقيا ، وناقش القضية الفلسطينية إلى جانب قضايا الاستقلال ومكافحة الاستعمار في كل من القارتين ، وصادر قرار بشأنها جاء فيه : نظراً للتوتر القائم في الشرق الأوسط بسبب الحالة في فلسطين ، ونظراً إلى ماينطوي عليه ذلك من خطر على السلام العالمي يعلن المؤتمر الآسيوي الأفريقي تأييده الكامل لحقوق شعب فلسطين العربي ويدعو إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والتي تحقق تسوية سلمية لمسألة فلسطين^(٢).

كانت هذه بداية التضامن العربي الأفريقي حول قضية فلسطين ومنها امتد هذا التضامن إلى المؤتمرات الأخرى مثل مؤتمرات تضامن الشعوب الأفروآسيوية والمؤتمرات

الأفريقية ومؤتمرات عدم الإنحياز .

١- مؤتمرات تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية :

عقد المؤتمر الأول لتضامن الشعوب الأفروآسيوية في القاهرة خلال الفترة من ١٣٧٨ هـ الموافق ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ م إلى أول يناير ١٩٥٨ م ، وحضره أكثر من مائة وخمسين مندوباً يمثلون ثمان وأربعين شعباً من شعوب القارتين .

ناقش المؤتمر القضايا التي تهم القارتين الآسيوية والأفريقية في تلك المرحلة ، وكان من بينها قضية فلسطين ، وقد أفرد لها المؤتمر قراراً خاصاً أعلن فيه : (إن إسرائيل قاعدة استعمارية تهدد تقدم الشرق الأوسط وسلامته وأكد حقوق عرب فلسطين في عودتهم إلى وطنهم ^(٣) . وقد ذكر بعض الكتاب أن هذا المؤتمر كان رداً على العدوان الثلاثي على مصر ١٣٧٦ هـ الموافق ١٩٥٦ م وتضامناً معها ^(٤) .

- المؤتمر الثاني لتضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية في كوناكري ١٣٨٠ هـ (١١ - ١٥ أبريل ١٩٦٠ م) .

في هذا المؤتمر احتلت القضية الفلسطينية مكانة هامة ، حيث شكل لها لجنة خاصة لدراستها ، لأنها كما ذكر المؤتمر في قراره - مشكلة فريدة من نوعها ومأساة من أكبر المآسي الإنسانية وقد أشار المؤتمر في قراره بشأنها إلى أن إسرائيل تنفذ سياسة استعمارية وتشترك في تحقيق أهداف الاستعمار الجديد عن طريق التسرب الاقتصادي داخل البلاد المستقلة . وتجعل من نفسها عميلاً للاحتكارات الدولية الضخمة تحت شعار إنها بلد صغير لامطمع له ^(٥) ، كما أيد المؤتمر جميع الحقوق الشرعية لشعب فلسطين وحقه في العودة إلى وطنه ^(٦) .

- المؤتمر الثالث لتضامن الشعوب الأفروآسيوية :

عقد في موشي بتنجانيقا في عام ١٣٨٣ هـ الموافق ١٩٦٣ م ^(٧) .

- المؤتمر الرابع للتضامن الأفرو آسيوي عقد في (غانا) عام ١٣٨٥ هـ الموافق ١٩٦٥ م ^(٨) .

كما عقدت مؤتمرات داخل هذا الإطار مثل :

- مؤتمر الشباب الأفريقي الآسيوي الذي عقد في القاهرة في فبراير عام ١٣٧٩ هـ

الموافق ١٩٥٩ م .

- مؤتمر تضامن المرأة الأفريقي الآسيوي ، عقد في دمشق والقاهرة (الجمهورية العربية المتحدة) يناير ١٣٨١ هـ الموافق ١٩٦١ م .

بحث هذه المؤتمرات قضايا النضال في سبيل الحرية في الأقطار الأفريقية والآسيوية المختلفة ، وقررت مؤازرة الحركات الوطنية ومساعدة حركات الكفاح الوطني في هذه البلاد بمختلف الطرق والوسائل ، وكان من ضمن هذه القضايا التي ناقشتها هذه المؤتمرات القضية الفلسطينية^(٩) .

٢- مؤتمرات الشعوب الأفريقية وهي^(١٠) .

- مؤتمر الشعوب الأفريقية ، عقد في أكرا عاصمة غانا في ديسمبر ١٣٧٨ هـ الموافق ١٩٥٨ م .

- مؤتمر الشعوب الأفريقية ، عقد في تونس يناير ١٣٨٠ هـ الموافق ١٩٦٠ م .

- مؤتمر الشعوب الأفريقية عقد في القاهرة عام ١٣٨١ الموافق مارس ١٩٦١ م .

جاءت مؤتمرات الشعوب الأفريقية هذه لتعبر عن آمال ومشاعر الأفريقيين في التحرر والاستقلال والسيادة دون التقيّد بمواقف حكوماتهم ، وقد استوحت هذه المؤتمرات قراراتها من مؤتمرات باندونج والشعوب الأفروآسيوية والتي استهدفت محاربة جميع أشكال الاستعمار القديم والجديد ، وكانت الموضوعات التي تناقشها هذه المؤتمرات تخص القضايا الأفريقية فقط ، ولم تعرض للقضية الفلسطينية بصورة مباشرة ، ولكن وفود الدول العربية الأفريقية بمشاركتها في هذه المؤتمرات كانت تطرح القضية للنقاش من خلال قضايا التحرير ومحاربة الاستعمار وخاصة الاستعمار الجديد ، الذي اصدر بشأنه مؤتمر القاهرة قراراً خاصاً^(١١) اتهم فيه الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الفيدرالية وإسرائيل وبلجيكا وهولندا وجنوب أفريقيا وفرنسا بأنهم الجناة الرئيسيون للاستعمار الجديد .

إن أهم ما ترتب على العمل العربي في داخل هذه المؤتمرات هو أن وجهة النظر العربية والصورة العربية للصراع العربي - الإسرائيلي قد طرحت للنقاش ونما حولها التأييد ، علماً بأن أعضاء هذه المؤتمرات كانوا يمثلون منظمات شعبية وغير حكومية

وأحياناً كان يحضرها رسميون بصفتهم الشخصية ، وقد تولت وسائل الأعلام المتنوعة في العديد من الدول الأفريقية نقل أخبار وقرارات هذه المؤتمرات ، الأمر الذي ساعد على وصول وجهة النظر العربية إلى المواطن الأفريقي عبر قنوات غير حكومية ، ويأتي الاهتمام بهذا الاتجاه من سرعة التغيرات في شاغلي المناصب الحكومية والسياسية ، وكثرة الانقلابات العسكرية التي فتحت الطريق أمام ظهور قيادات وفئات اجتماعية جديدة على مستوى السلطة ، وكان من بين هؤلاء القادة الجدد كثير ممن حضروا هذه الاجتماعات ، ومن ناحية أخرى نجد أن نحو صورة الصراع العربي - الإسرائيلي أخذ المسار الطبيعي ، ففي المؤتمرات الأولى أبدى الأعضاء اهتمامهم بالقضية واستنكروا العدوان ، ثم تلا ذلك قرارات الأدانه وتأييد تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وبعد ذلك تم تبنى وجهة النظر العربية وربط إسرائيل بالاستعمار الجديد^(١٢).

٣- مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة^(١٣):

منذ حصول غانا على استقلالها عام ١٣٧٧هـ الموافق ١٩٥٧م ، بدأت الدول الأفريقية محاولاتها من أجل إظهار شخصيتها على المسرح الدولي خاصة في الأمم المتحدة ، حيث تم تكوين المجموعة الأفريقية على إثر انعقاد مؤتمر أكر للدول الأفريقية المستقلة عام ١٣٧٨هـ عام ١٩٥٨م ، وقد عقدت مؤتمرات عديدة للدول الأفريقية استمرت حتى قيام منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٣٨٣هـ الموافق ١٩٦٣م. وفي كل هذه المؤتمرات كان الحضور العربي يتمثل في مشاركة الدول العربية الأفريقية ، وبواسطتها كانت قضية فلسطين تناقش في هذه المؤتمرات ، نظراً لكونها تمثل القضية الأولى بالنسبة للدول العربية عموماً .

وفيما يلي أهم مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة :

- مؤتمر أكر للدول الأفريقية المستقلة ١٣٧٨ هـ (١٥-٢٢ إبريل ١٩٥٨م) وقد حضرته وفود ثمانية دول هي : أثيوبيا ، ليريا ، غانا ، مصر ، السودان ، ليبيا ، تونس ، المغرب^(١٤) ولم تستطع الدول العربية المشتركة استصدار قراراً خاص بفلسطين وإغما جاءت الإشارة إليها في البند التاسع من وثيقة السلام والأمن الدوليين التي أصدرها المؤتمر وفيها يعبر : عن شديد قلقه بالنسبة للمشكلة الفلسطينية التي تعتبر من العوامل التي تهدد

السلام والأمن العالمين ويحث على إيجاد تسوية عادلة لها^(١٥).

- مؤتمر أديس أبابا عام ١٣٨٠هـ الموافق ١٥-٢٤ يونيو عام ١٩٦٠ م حضرته

الدولة التالية :

أثيوبيا ، الكاميرون ، غانا ، ليبيريا ، نيجيريا ، الصومال ، الجمهورية العربية المتحدة ، ليبيا ، تونس ، المغرب والحكومة الجزائرية المؤقتة^(١٦).

وقد أصدر المؤتمر قراره التالي بشأن فلسطين جاء فيه : (يعبر المؤتمر عن اهتمامه بعدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مؤتمر باندونج وقرارات مؤتمر أكرا الخاصة بحل مشكلة فلسطين ، والتي تعتبر من العوامل التي تهدد السلم والأمن الدوليين في شمال شرقي القارة الأفريقية^(١٧) .

- مؤتمر الدار البيضاء :

عقد هذا المؤتمر في المغرب في عام ١٣٨١ هـ الموافق يناير ١٩٦١م وحضره ملوك ورؤساء كل من الجمهورية العربية المتحدة ، المملكة المغربية ، ليبيا ، الحكومة الجزائرية المؤقتة - مالي - غانا - غينيا - وقد أصدر المؤتمر قراراً^(١٨) حول القضية الفلسطينية جاء فيه :

١- يحذر المؤتمر من الخطر الناتج عن هذه الحالة (القضية الفلسطينية) التي تهدد السلام والأمن في الشرق الأوسط ، ويحذر من خطر التوتر الدولي المترتب على ذلك .

٢- يتمسك المؤتمر بضرورة حل هذه القضية حلاً عادلاً يتمشى مع قرارات الأمم المتحدة وقرارات المؤتمر الأفريقي الآسيوي في باندونج الخاصة بإعادة حقوق عرب فلسطين الشرعية الكاملة .

٣- يؤكد المؤتمر على استنكاره الشديد لسياسة إسرائيل المستمرة في مناصرة الاستعمار وكلما اقتضى الأمر اتخاذ موقف إيجابي بشأن المشاكل الحيوية المتعلقة بأفريقيا وخاصة بالنسبة للجزائر والكونغو والتجارب الذرية في الصحراء الكبرى .

٤- يندد المؤتمر بإسرائيل بوصفها أداة في خدمة الاستعمار ليس فقط في الشرق الأوسط بل في أفريقيا وآسيا .

ومع بداية عام ١٣٨٠ هـ الموافق ١٩٦٠ م شهدت القارة الأفريقية أحداثاً كبيرة أدت إلى ظهور انقسامات في المواقف السياسية بين الدول المستقلة ، ومن هذه الأحداث أوضاع الكونغو كينشاسا (زائير) والعلاقات بين المغرب وموريتانيا وتطورات حرب الاستقلال الجزائرية ، وقد اجتمعت الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية ^(١٩) . بعد حصولها على الاستقلال في ابيدجان عاصمة ساحل العاج في أكتوبر ١٩٦٠ . للتنسيق بين مواقفها ، ولكن الخلاف ازداد بين الدول الأفريقية في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٠ ومن ثم تكتلت مجموعة من الدول الأفريقية في ١٥ ديسمبر ١٩٦٠ م وعقدت مؤتمر برازافيل في الكونغو ، وعلى الجانب الآخر اجتمعت مجموعة أخرى من الدول الأفريقية في مؤتمر الدار البيضاء (المغرب) ١٣٨١ هـ الموافق في يناير ١٩٦١ م ، وفي مايو من عام ١٩٦١ م جرت محاولة إعادة تجميع الدول الأفريقية في مؤتمر مونروfia (ليبيريا) ولكنه فشل في التوصل للوحدة الشاملة واعقب ذلك مؤتمر لاجوس (نيجيريا) الذي قاطعته مجموعة الدار البيضاء وبعض الدول الأخرى . وعلى الرغم من هذا الإنقسام ظلت الاتصالات تدور بين الدول الأفريقية حتى تم الإتفاق على حضور مؤتمر أديس أبابا (أثيوبيا) ١٣٨٣ هـ الموافق مايو ١٩٦٣ م وتمت دعوة اثنين وثلاثين دولة أفريقية مستقلة بالإضافة إلى الدولة صاحبة الدعوة لحضور مؤتمر على مستوى وزراء الخارجية ثم مؤتمر على مستوى رؤساء الدول والحكومات الأفريقية ، وفي عام ١٣٨٣ هـ الموافق ٢٥ مايو ١٩٦٣ م صدر عن هذه الاجتماعات ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ^(٢٠) .

لقد انعكست هذه الأحداث على مواقف الدول الأفريقية نفسها تجاه القضية الفلسطينية، فبينما كان موقف مجموعة الدار البيضاء واضحاً من خلال القرار الخاص الذي أصدره المؤتمر حول هذه القضية ، كانت هذه الأخيرة تثير حساسية دول مؤتمر مونروfia وطريقة الرئيس الراحل عبد الناصر في عرضها بالصورة التي يعتبر فيها إسرائيل أداة إمبريالية ليس في الشرق الأوسط فحسب وإنما في أفريقيا أيضاً ^(٢١) وقد علق أحد

المسؤولين الأفارقة^(٢٢) على النجاح الذي حققه الرئيس عبد الناصر في مؤتمر الدار البيضاء حينما ربط قضية فلسطين بقضايا الاستعمار في أفريقيا قائلاً: (إن الرئيس العربي عرض قضيته بمنتهى البراعة وقوة التأثير ، فقد ربط بين مشكلة فلسطين وبين الفكرة العامة المتعلقة بالدفاع عن القارة الأفريقية وتأمين سلامتها^(٢٣)).

٤- مؤتمرات عدم الإنحياز^(٢٤) :

تلقتي الدول العربية والدول الأفريقية جميعها داخل إطار هذه الحركة ، وتكون الدول الأفريقية في مؤتمراتها أكبر مجموعة من حيث عددها بالنسبة لمجموع الدول أعضاء هذه الحركة .

إن التضامن العربي الأفريقي حول القضية الفلسطينية في هذه الحركة بدأ منذ المؤتمر التحضيري الذي عقد في القاهرة خلال الفترة من عام ١٣٨١هـ الموافق عام ١٩٦١م وقد حضر هذا المؤتمر ممثلون عن إحدى وعشرين دولة منها ١٧ دولة أفروآسيوية ، وكان هذا المؤتمر قد وضع أول تعريف لمفهوم عدم الإنحياز في حرية اتخاذ القرارات وحرية اختيار الحكم على كل قضية دولية .

عقدت أربعة مؤتمرات لرؤساء دول وحكومات الدول غير المنحازة خلال الفترة ١٣٨١-١٣٩٣هـ الموافق ١٩٦١-١٩٧٣م وهي :

١- المؤتمر الأول لدول عدم الإنحياز في بلجراد (يوغسلافيا) سبتمبر ١٣٨١هـ الموافق ١٩٦١م . حضره مندوبون عن خمس وعشرون دولة من بينها إحدى عشر دولة أفريقية.

٢- المؤتمر الثاني لدول عدم الإنحياز ، انعقد في القاهرة في أكتوبر ١٣٨٤هـ الموافق ١٩٦٤م وحضره مندوبون عن تسع وأربعين دولة من بينها تسع وعشرين دولة أفريقية.

٣- المؤتمر الثالث لدول عدم الإنحياز في لوزاكا عاصمة زامبيا في سبتمبر عام ١٣٩٠هـ الموافق ١٩٧٠م وحضره مندوبون عن أربع وخمسين دولة بينها أربع وثلاثين دولة أفريقية .

٤- المؤتمر الرابع لدول عدم الإنحياز في الجزائر سبتمبر ١٣٩٣هـ الموافق ١٩٧٣م ، حضره ممثلون عن ست وسبعين دولة بينها ثلاث وثلاثين دولة أفريقية غير عربية ، وثمان

عشر دولة عربية ^(٢٥) .

ويلاحظ من دراسة هذه المؤتمرات أن المؤتمرين الأول والثاني لم يتعرضا للقضية الفلسطينية بصورة تقترب من الصورة العربية للصراع العربي الإسرائيلي ^(٢٦) .

وإنما أكد على الرغبة في أن يسود السلام في المنطقة ، لكن المؤتمرين الثالث والرابع أشار في قراراتهما إلى أزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية ، حيث طالبت هذه القرارات بتنفيذ قرار ٢٤٢ الذي أصدره مجلس الأمن في ١٣٨٧ هـ الموافق ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ م في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ م ، وقد أيدت القرارات أيضاً الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في العودة إلى أرضه فقد جاء في الفقرة (ج) من القرار الخاص بالشرق الأوسط الذي أصدره مؤتمر لوزاكا ^(٢٧) إعلان الاحترام الكامل للحقوق المشروعة لشعب فلسطين في العودة إلى أرضه ، وإن صيانة هذه الحقوق شرط أساسي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط وتأکید ضرورة التمسك بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

وفي النهاية يجب التنويه إلى أن حضور الدول الأفريقية أو اشتراكها في هذه المؤتمرات لايعني بالضرورة تأييد جميع هذه الدول للقرارات التي صدرت عنها بشأن القضية الفلسطينية أو أزمة الشرق الأوسط كما تسمى ، ولكن يمكن القول أن التضامن العربي الأفريقي حول هذه القضية في جميع المؤتمرات السابقة ، ساعد على خلق رأي عام دولي متفاعل معها من خلال المناقشات وتبادل الآراء حول التطورات التي مرت بها على طول جولات الصراع العربي - الإسرائيلي ، وقد أدى ذلك في مراحل متقدمة إلى تطور مواقف كثير من الدول الأفريقية وذلك من خلال وقوف هذه الدول على طيعة القضية الفلسطينية والتطورات التي مرت بها .

ثانياً : التضامن العربي الأفريقي على المستوى الثنائي :

١ - الاتصالات الثنائية بين الحكومات ورؤساء الدول :

يندرج تحت هذا العنوان تبادل التمثيل الدبلوماسي وعقد الاتفاقيات الثقافية وتبادل المواد الإعلامية والبعوث الطلابية ، وقد قطعت الدول العربية في هذا المجال شوطاً كبيراً ، ولكن أهم ما في هذا الموضوع ، الزيارات المتبادلة بين رؤساء الدول والحكومات العربية

والأفريقية ، والاهتمام بهذا المستوى من الاتصالات يأتي من طبيعة العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية إذ تأكدت فعالية هذا المستوى من الاتصالات حتى بين رؤساء الدول العظمى وأصبح وسيلة لحل كثير من المنازعات وأداة للتوصل لأنواع عديدة من الاتفاقات وقد أسهمت الدول العربية عامة والعربية والأفريقية خاصة في هذا المجال ، فقد تم تبادل الزيارات بين العديد من رؤساء الدول العربية والأفريقية ونتج عنها كثير من الاتفاقيات في مجالات مختلفة سياسية واقتصادية وثقافية وتشير إحدى الدراسات ^(٢٨) في هذا الموضوع البيانات المشتركة التي صدرت في أعقاب كل زيارة من تلك الزيارات على فقرة أو أكثر تتحدث عن الموقف في الشرق الأوسط والصراع العربي - الإسرائيلي ، وقرارات الأمم المتحدة الصادرة في هذا الشأن كما أشارت مصادر أخرى ^(٢٩) إلى تأثير بعض الزيارات العربية الأفريقية على مواقف عدد من الدول الأفريقية تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومن هذه الزيارات زيارة الملك فيصل بن عبد العزيز (رحمه الله) خمس دول أفريقية في نوفمبر ١٣٩٢ هـ الموافق ١٩٧٢ م وهي : أوغندا، تشاد ، النيجر ، السنغال ، موريتانيا ، وزيارة الرئيس الأوغندي السابق (عيدي أمين) إلى ليبيا في فبراير ١٣٩٢ هـ الموافق ١٩٧٢ م، والتي على أثرها قطع الرئيس الأوغندي علاقاته مع إسرائيل وطرد الخبراء والفنيين الأسرائيليين وأحل محلهم خبراء فنيين من ليبيا ^(٣٠) .

جاء هذا النجاح الذي حققته الجهود الدبلوماسية على الساحة الأفريقية مواكباً للتغيرات التي طرأت على المناخ الدولي منذ بداية السبعينات حيث شهدت العلاقات بين القوتين مرحلة من الانفراج بينهما ، مما سمح للدول الصغيرة بالتححر قليلاً في علاقاتها الدولية ، كما بدأت تظهر آثار الأزمة الاقتصادية العالمية وظهور دور المؤتمر للدول المصدرة للبترول في أجال الدولي . كل ذلك ساعد على تقارب الدول العربية والأفريقية مما أدى في النهاية إلى تعاطف عدد من الدول الأفريقية مع القضية العربية .

٢- التضامن التجاري والمالي بين الدول العربية والدول الأفريقية :

لم تكن المبادلات التجارية بين الدول العربية والأفريقية ذات حجم كبير خلال عقد الستينات خاصة إذا ما قورنت بعلاقات إسرائيل التجارية مع الدول الأفريقية ^(٣١) وأسباب

ذلك كثيرة تعود إلى عوامل التخلف والتبعية الاقتصادية التي خلفها الاستعمار لشعوب العالم الثالث عموماً^(٣٢) والشعوب الأفريقية بصفة خاصة نظراً لارتباط معظم الدول الأفريقية باتفاقيات مختلفة ومتنوعة مع الدول المستعمرة الأم مثل فرنسا التي ربطت الدول الأفريقية التي كانت تستعمرها (باستثناء غينيا) بعد استقلالها باتفاقيات نقدية واقتصادية وفيه وعسكرية . كما ربطتها بالسوق الأوروبية المشتركة في وضع الدول المنتسبة التي لا رأي لها في رسم سياسة السوق .^(٣٣) هذه التبعية تعتبر من العوامل الرئيسية التي أثرت على مواقف هذه الدول تجاه القضية الفلسطينية من خلال الارتباط بمواقف الدول الأوروبية المؤيدة لإسرائيل طيلة عقد الستينات وحتى بداية السبعينات .

إن الأرقام الخاصة بالتجارة الداخلية الأفريقية توضح مدى أثار هذه التبعية الاقتصادية، على الرغم من ضآله حجمها بالنسبة للتجارة العالمية خاصة إذا قورنت بالتجارة الداخلية لكل من قارتي آسيا وأمريكا اللاتينية ، فقد بلغت نسبة التجارة الداخلية الأفريقية ٦٪ من تجارة القارة مع العالم الخارجي عام ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠م والتي بلغت نسبتها إلى التجارة العالمية ٤٪ ، بينما بلغت نسبة التجارة الداخلية لكل من قارتي آسيا وأمريكا اللاتينية إلى نسبة تجارة كل منهما مع العالم الخارجي في نفس العام على التوالي ٣١,٣٪ بالنسبة للأولى و ١١,٨٪ بالنسبة للثانية^(٣٤) وهذا يوضح ضالة حجم التبادل التجاري بين بلدان العالم الثالث عموماً ؛ لأن معظم صادرات هذه الدول هي من المواد الخام التي تتجه إلى أسواق الدول الصناعية الرأسمالية . ومن هنا يبدو أن التبادل التجاري بين الدول العربية والدول الأفريقية كان محدود الأثر ، بل أن حاجة معظم هذه الدول الماسة (خاصة الأفريقية منها) إلى الاستثمارات المالية والخبرات الفنية والتكنولوجيا الحديثة تضيف بعداً آخر لعوامل التأثير على المواقف السياسية للدول الأفريقي ، نظراً لاعتمادها في جميع هذه المجالات على الدول الاستعمارية الأم والدول الغربية عموماً المعروفة بتأييدها لإسرائيل . لهذه الأسباب كانت معدلات التبادل التجاري العربي الأفريقي غير مؤثرة في مواقف الدول الأفريقية من القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ، وتجدر الإشارة إلى أن عدد الدول العربية التي كانت تقيم علاقات تجارية مع

الدول الأفريقية كان عدداً محدوداً ولا يشمل كل دول المجموعة العربية في تلك المرحلة ،
ويكاد ينحصر في المملكة العربية السعودية والعراق من قارة آسيا ومصر والجزائر
والسودان وليبيا من قارة أفريقيا وتأتي مصر في مقدمة هذه لدول (٣٥) .

وبالنسبة للتضامن في المجال المالي توجد بعض المؤسسات المالية العربية والأفريقية -
العربية المشتركة ، وقد ساهمت هذه المؤسسات في تمويل مشاريع التنمية في عدد من
الدول الأفريقية وأهم هذه المؤسسات هي :

١- الصندوق الكويتي للتنمية تأسس عام ١٣٨١هـ الموافق ١٩٦١م برأسمال ٦٨٠
مليون دولار أمريكي ، وهو بنك ائتماني يقوم بتمويل المشروعات الاقتصادية في الدول
النامية بشروط ميسرة .

٢- البنك العربي الأفريقي ، تأسس في القاهرة عام ١٣٨٤هـ الموافق ١٩٦٤م
وساهمت فيه الكويت ومصر بنسبة ٣٤٪ من رأسماله للأولى و٣٣٪ للثانية، واشترك فيه
مصرف الرافدين العراقي والبنك المركزي الجزائري ووزارة المالية الأردنية ووزارة المالية
القطرية ومجموعة أفراد ومؤسسات بنسبة ٣٣٪ وقدم البنك قروضاً تنموية للدول
الأفريقية التالية :

- تشاد (١٦٠) ألف جنية استرليني لصناعة مواد البناء .

- أثيوبيا (١٩٣) ألف جنية استرليني لصناعة النسيج .

- كينيا (٢١٠) ألف جنية استرليني لصناعة الورق .

- زامبيا (١٠٤) ألف جنية استرليني لصناعة الجلود .

وقد بلغ رأسمال البنك عام ١٩٧٤م حوالي (٢٠) مليون جنية استرليني .

٣- البنك الأفريقي للتنمية : تأسس عام ١٣٨٤ هـ الموافق ١٩٦٤ م على مستوى
القارة الأفريقية وتساهم فيه الدول العربية بنسبة ٤٧٪ من رأسماله وتمثل مصر والجزائر
وليبيا المراكز الأولى من حيث مساهماتها في رأس المال (٣٦) .

وبالإضافة إلى ذلك في عهد المغفور له الملك فيصل بن عبد العزيز قدمت بعض الدول
العربية مساعدات لعدد من الدول الأفريقية حيث قدمت المملكة العربية السعودية للنيجر

مبلغ خمسة ملايين دولار كمنحة لخطّة التنمية عام ١٣٩١ هـ الموافق ١٩٧١ م ولأفريقيا الوسطى مليون دولار ، لأوغندا مبلغ مليونين ونصف المليون دولار ولتشاد ثمانية ملايين دولار، كما ساهمت في إقامة مشاريع صناعية مختلفة في أفريقيا مثل مصفاة البترول في توجو ومصنع للألمنيوم في مالي، ويرجع البعض تغيير مواقف عدد من هذه الدول الأفريقية خلال عام ٧١-١٩٧٢ م تجاه إسرائيل إلى تأثير هذه المساعدات ^(٣٧).

إن الحقيقة المعروفة من مراجعة جميع القرارات التي صدرت عن حركة عدم الانحياز منذ قيامها عام ١٣٨١ هـ الموافق ١٩٦١ م ، تؤكد استمرار تأييدها للقضية الفلسطينية ، ولكن ظروف الدول الأفريقية السياسية والاقتصادية وعلاقاتها الخارجية خاصة مع الدول الغربية وإسرائيل قبل ١٣٩٣ هـ الموافق ١٩٧٣ م ، لم تكن تسمح لها باتخاذ موقف واضح من هذه القضية ، ولذا لا يمكن القول بأن مواقف جميع الدول الأفريقية كانت متفقة مع قرارات مؤتمرات عدم الانحياز حتى انعقاد المؤتمر الرابع في الجزائر في سبتمبر ١٣٩٣ هـ الموافق ١٩٧٣ م . أما بعد هذا التاريخ وبعد ظهور التضامن بين الدول العربية والأفريقية، فإنه يبدو من الواضح أن هذا التضامن قد امتد إلى ساحة هذه الحركة ، حيث يلاحظ أن قرارات مؤتمر القمة لعدم الإنحياز الذي عقد في هافانا (كوبا) ١٣٩٩ هـ الموافق ٣-٩ سبتمبر ١٩٧٩ م ^(٣٨) مطابقة لقرارات مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في ذلك العام ، في تأييدها للحقوق الشرعية الثابتة للشعب الفلسطيني ولمثله الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية وفي التأكيد على أن القضية الفلسطينية هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط وأنه لا يمكن إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط إلا على أساس الانسحاب الكامل للجيش الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية والأعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وخاصة حقه في العودة والسيادة وإقامة دولته المستقلة على أرضه وتقرير مصيره بنفسه . والتي نصت عليها قرارات الأمم المتحدة وعدم الإنحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية . ولكن يلاحظ أيضاً أن المؤتمر أدان في قراراته اتفاقيات كامب ديفيد واتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية واعتبرها اتفاقيات جزئية تجاهلت القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني التي هي جوهر ما هو معروف بمشكلة الشرق الأوسط . بينما اشارت قرارات المجلس الوزاري الأفريقي إلى هذه الاتفاقيات بصياغة

غامضة ، حيث جاء في الفقرة (٤) من القرار رقم (٧٢٥ د - ٣٣) مايلى^(٣٩) :

" يدين المجلس بشده كل الاتفاقات الجزئية والمعاهدات المنفصلة التي تمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق الشعب الفلسطيني ومبادئ ميثاقى منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة والقرارات المتخذة في مختلف المحافل الدولية بشأن قضية فلسطين والتي تحول دون تحقيق آماني الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره وممارسة سيادته الكاملة على أراضيه " وقد تكررت هذه الصياغة في قرارات المنظمة في دوراتها التالية وآخرها الدورة رقم (٣٧) للمجلس . ومن الجدير بالإشارة إلى أن هذه الصياغة تعود إلى وجود عدد قليل من الدول الأفريقية المحافظة التي أيدت مبادرة السلام المصرية ومن هذه الدول زائير وليبيريا^(٤٠) ، وتلافياً للأحراج في علاقات هذه الدول مع مصر ، ولقناعتها بوجهة النظر المصرية التي ترى بأن هذه المبادرة ماهي إلا خطوة على طريق تحقيق السلام الشامل ، وأنه ليس هناك ما يمنع من إعطاء الفرصة لإثبات ذلك ، لذا فقد جاءت الصياغة السابقة لقرارات مجلس وزراء المنظمة غير محددة كما وردت في قرارات قمة عدم الإنحياز ، وعلى الرغم من هذا فإنه يصح القول بأن الدول الأفريقية بأغليتها العظمى إن لم يكن جميعها متضامنة مع الدول العربية حول الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني السابقة الذكر ومع مثله الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، مثلما هو الحال بالنسبة لتضامن الدول العربية مع القضايا الأفريقية وخاصة بالنسبة للنظام العنصري في جنوب أفريقيا ، وذلك في إطار حركة عدم الإنحياز ، يؤكد ذلك الإدراك الواعي لحقيقة قضايا التحرير العربية والأفريقية التي عبر عنها مؤتمر وزراء خارجية عدم الإنحياز الذي عقد في بلغراد من ٢٥-٢٩ يوليو ١٩٧٨ ، حيث جاء في قراراته^(٤١) أن المؤتمر يؤكد من جديد أن الحكم العنصري في فلسطين المحتلة وناميبيا وجنوب أفريقيا ينبع من مصدر إمبريالي واحد ، ويرتبط ارتباطاً عضوياً بالسياسات والممارسات العنصرية التي تستهدف قمع حريات الإنسان وإهدار كرامته ، وإذ يعتبر الأبقاء على العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والفنية وغيرها من العلاقات مع إسرائيل يساعدها على استمرار اغتصابها لفلسطين وعلى التماادي في تنكرها لإرادة المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة ، ويشجعها على الاستمرار في

سياستها التوسعية الاستعمارية العنصرية القائمة أصلاً على العدوان ، وإذ يعرب عن أسفه الشديد لعدم تنفيذ قراري مؤتمري القمة الرابع والخامس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة اللذين دعيا الدول الأعضاء التي لاتزال تحتفظ بعلاقات مع إسرائيل إلى قطع هذه العلاقات في مختلف المجالات وذلك طبقاً للفصل السابع من الميثاق .

ومن الواضح أن موقف حركة عدم الإنحياز تجاه القضية الفلسطينية مطابق للموقف العربي على المستوى الدولي ، وهو موقف لم تسجله أي هيئة دولية أخرى غير عربية أو إسلامية . ويمكن القول أن التضامن بين الدول العربية والأفريقية وإلى جانبها الدول الإسلامية داخل إطار هذه الحركة كان وراء تمايز هذا الموقف لحركة عدم الانحياز عن مواقف هيئات ومنظمات دولية أخرى ، خاصة إذا عرفنا أن مجموع الدول العربية والأفريقية فقط إلى مجموع عضوية الحركة في مؤتمر هافانا بلغ على التوالي واحد وسبعين دولة إلى اثنين وتسعين دولة ، ومن هنا فإن حضور أعضاء الحركة داخل هيئة الأمم المتحدة يكسب قضايا النضال الوطني والتحرري لبلدان العالم الثالث أهمية أكبرى سجلتها محاضر التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة بعزها لأصوات القوى المضادة لتحرر شعوب البلدان النامية والشعوب المستعمرة ، والمثلة للامبريالية العالمية والصهيونية والعنصرية .

منظمة المؤتمر الإسلامي :

في عام ١٣٨٩ هـ الموافق ١٩٦٩ م وعلى أثر حريق المسجد الأقصى على أيدي الأسرائيلين ، انعقد المؤتمر الإسلامي الأول في الرباط وانبثقت عنه لجنة يرأسها ملك المغرب دعيت آنذاك باسم (لجنة القدس) وقد ضم هذا المؤتمر خمسة وعشرين دولة وحضرته منظمة التحرير الفلسطينية كمراقب أكد المؤتمر قرارات الأمم المتحدة لعام ١٩٦٧ م الخاصة بوضع القدس وإنسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة .

وفي فبراير ١٣٩٤ هـ الموافق ١٩٧٤ م عقد في لاهور (باكستان) مؤتمر القمة الإسلامي الثاني بعد نشوب حرب أكتوبر ١٣٩٣ هـ الموافق ١٩٧٣ م ، وكان هذا المؤتمر أول تجمع حقيقي للزعماء العرب والمسلمين وقد تقرر فيه تقديم المساعدات الاقتصادية للبلدان النامية ، وأيد في بيانه الختامي حق الشعب الفلسطيني في استعادة كافة حقوقه

الوطنية معتبراً ذلك الشرط الأساسي للتوصل إلى حل دائم في الشرق الأوسط .
وعادة يعقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الإسلامية كل عام خارج نطاق مؤتمرات
القمة الإسلامية وقد قرر مؤتمرهم عام ١٣٩٠ هـ الموافق ١٩٧٠ م في أول اجتماع له في
مارس إنشاء أمانة دائم يكون مقرها المؤقت (جدة) حين إتمام تحرير القدس^(٤٢) .

وتتضم المنظمة في عضويتها حالياً ست وثلاثين دولة إسلامية منها إحدى عشر دولة
أفريقية غير العربية وهي : تشاد - النيجر - جامبيا - السنغال - غينيا - مالي - غينيا
بيساو - نيجيريا - الكاميرون - أوغندا - جيبوتي .

وقد عقد مؤتمر القمة الإسلامية الثالث في الطائف بالمملكة العربية السعودية وسميت
هذه الدورة بـ (دورة فلسطين والقدس) حيث تصدرت القضية الفلسطينية وموضوع
القدس جدول الأعمال إلى جانب قضايا أخرى كالخرب الإيرانية العراقية^(٤٣) ومشكلة
افغانستان . وأهم ما خرج به المؤتمر بصدد القضية الفلسطينية إضافه إلى تأكيده على
الحقوق الشرعية والثابتة للشعب الفلسطيني أمران أساسيان هما :

١- رفض قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ على أساس أنه غير صالح لحل القضية
الفلسطينية : وهذا ما لم تشر إليه مؤتمرات عدم الإنحياز أو غيرها ، بل أن منظمة الوحدة
الأفريقية على النقيض فمن ذلك تعتبره الأساس الذي يصلح لحل مشكلة الشرق الأوسط
وهذا ما تؤكد عليه جميع القرارات الصادرة عنها بشأن هذا الموضوع .

٢- رفض اتفاقيات كامب ديفيد ورفض تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل وإدانته
السياسة الأمريكية التي دعمت هذه الاتفاقيات ، وجرى التشديد بهذا الصدد على دور
منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وعلى مسؤوليتها في
التفاوض باسم الشعب الفلسطيني لتأمين حقوقه وخاصة حقه في إقامة دولته المستقلة^(٤٤) .

والشق الأول من هذا البند لم تشر إليه قرارات المنظمة الأفريقية بهذه الصورة
المحددة . وقد اتفق المؤتمر على بذل المساعي على النطاق الدولي لتعليق عضوية إسرائيل
في الأمم المتحدة .

إن وجود هذا العدد المحدود من الدول الأفريقية إلى جانب الدول العربية داخل

منظمة المؤتمر الإسلامي يعتبر أحد إمتدادات التضامن العربي - الأفريقي على الساحة الدولية . وأن موافقة زعماء هذه الدول على ماجاء في قرارات مؤتمر الطائف ، وهو موقف مطابق لمواقف الدول العربية التي حضرت المؤتمر ، يلتقي مع مواقف مجموعة من الدول الأفريقية المتطرفة مثل : أنجولا - موزمبيق - بنين - تنزانيا - أثيوبيا - وزيمبابوي (بعد استقلالها عام ١٤٠٠ هـ الموافق ١٩٨٠ م) وغيرها والتي تساند وتدعم القضية الفلسطينية على أساس مبدئي ينطلق من اعتبارات أيديولوجية تضعها داخل إطار حركة التحرر العالمية المناهضة لكل وجوة الاستعمار القديم والحديث وهو الأمر الذي يعتبر من الأسس القوية التي قام عليها التضامن العربي - الأفريقي .

. . .

الخاتمة :

أهم النتائج التي توصل إليها الباحث .

أولاً - لم يكن هناك موقف أفريقي متميز تجاه القضية الفلسطينية قبل عام ١٣٩٣ هـ بل ظهرت مواقف فردية لبعض الدول الأفريقية في البداية وإبان مرحلة الاستقلال مثل موقف أثيوبيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة من قرار التقسيم رقم (١٨١) وقبول عضوية إسرائيل رقم (٢٧٣) هذا الموقف المؤيد لموقف الدول العربية ، وهو عكس موقف ليريا التي أيدت القرارين . وكذلك الأمر بالنسبة لمواقف كل من غينيا - غانا - مالي في مؤتمر الدار البيضاء التي أدانت إسرائيل من خلال البيان الذي صدر عن المؤتمر ، والذي وصفها بأداة الأمبريالية والاستعمار ليس في الشرق الأوسط فحسب بل في أفريقيا أيضاً . وهذه مواقف متميزة تعبر عن ظروف دولية وأقليمية مر بها الموقف الأفريقي خلال مراحل تطوره ، إذا أنه تجدد بعد ذلك منذ قيام منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٣٨٣ هـ الموافق عام ١٩٦٣ هـ ، حتى نشوب حرب يونيو عام ١٣٨٧ هـ الموافق عام ١٩٦٧ م ، حيث بدأ يتحرك باتجاه الأزمة التي نتجت عن هذه الحرب ، وقد ارتكز الموقف الأفريقي بعد حرب يونيو على قرارات الأمم المتحدة منذ البداية وبصورة رئيسية

على تأييده لقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢). وكان المحرك الأول لهذا الموقف هو احتلال قوات أجنبية لأراضي إحدى الدول الأعضاء المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية (مصر).

وبالنسبة للموقف الأفريقي داخل مؤتمرات الشعوب الأفريقية والأفرو-آسيوية ومؤتمرات عدم الإنحياز، فقد كان في الأولى يعبر عن مواقف الشعوب الأفريقية المتمثلة في حركات التحرير والتنظيمات الشعبية، ولهذا كان التأييد الأفريقي للقضية الفلسطينية داخل هذه المؤتمرات أقوى منه في مؤتمرات عدم الإنحياز التي تعكس وجهة نظر الحكومات، نظراً لتعرض هذه الأخيرة لضغوط مختلفة داخلية وخارجية من جانب القوى الدولية الحليفة للاستعمار والصهيونية. ولهذا فإن أهمية هذه المؤتمرات لاتأتي من كونها تكشف عن طبيعة الموقف الأفريقي باطرافه المتميزة في مواقفها واتجاهاتها السياسية وإنما باعتبارها عوامل مؤثرة في الرأي العام الأفريقي، وذلك من خلال نقل وسائل الإعلام لأخبار هذه المؤتمرات والقضايا التي تناقشها ومنها القضية الفلسطينية والقرارات التي تصدر بشأنها، وقد ساعد ذلك على تفهم الدول الأفريقية لطبيعة القضية الفلسطينية وتطوراتها، مما أدى إلى تأثر مواقف هذه الدول تدريجياً مع تطور العلاقات العربية الأفريقية، وبصفة خاصة منذ بداية السبعينات، حيث دخلت متغيرات دولية جديدة تمثلت بالأنفراج الذي طرأ على العلاقات بين القوتين الأعظم - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - مما سمح للدول الصغيرة بممارسة دورها في السياسة الدولية والقضايا العالمية بحرية أكبر، وتساعد نشاط حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا، كل هذه العوامل كان لها آثارها على تطور الموقف الأفريقي تجاه أزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، من السلبية التي كان عليها قبل حرب ١٣٨٧ هـ الموافق ١٩٦٧ م، إلى التعاطف ثم التفاعل الذي تمثل في المبادرة الأفريقية عام ١٣٩١ هـ الموافق عام ١٩٧١ م، والتي كان لها أثر كبير في تحول موقف منظمة الوحدة الأفريقية إلى موقف مؤيد للدول العربية ضد إسرائيل، بسبب موقفها السلبي من المبادرة وجميع المبادرات السلمية التي كانت مطروحة في تلك الأونة وقد ظهر هذا التحول في موقف المنظمة عام ١٣٩٣ هـ الموافق ١٩٧٣ م،

عندما أصدر مؤتمر القمة الأفريقي العاشر قراره حول الشرق الأوسط ، الذي تضمن إنذاراً لإسرائيل باتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية ضدها من جانب الدول الأعضاء ، إذا ما استمرت في سياستها العدوانية ضد الشعوب العربية ، ولم تنفذ قرارات - الأمم المتحدة، كما تضمن القرار أيضاً اعتراف المنظمة بحقوق الشعب الفلسطيني وكانت هذه هي المرة الأولى التي يصدر فيها مثل هذا الاعتراف من جانب منظمة الوحدة الأفريقية ، وكان هذا الموقف مسaireاً للمكانة التي تبوّتها القضية الفلسطينية على الساحة الدولية ، حيث اعترفت الأمم المتحدة عام ١٣٨٩ هـ الموافق عام ١٩٦٩ م بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وتلاها اعتراف حركة عدم الإنحياز بهذه الحقوق عام ١٣٩٠ هـ الموافق ١٩٧٠ م .

ومن الجدير بالإشارة أن ثنائي دول افريقية كانت قد بادرت خلال عام ١٣٩٢ - ١٣٩٣ هـ الموافق ١٩٧٢ - ١٩٧٣ م بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، بالإضافة إلى غينيا التي قطعت علاقاتها معها منذ حرب يونيو ١٩٦٧ م .

ثانياً : عندما وقعت حرب أكتوبر كان المناخ السياسي الأفريقي مهيباً لظهور موقف أفريقي جديد ، وقد عجلت هذه الحرب بظهوره حيث أخذت الدول الأفريقية - واحدة تلو الأخرى - تعرب عن تضامنها مع الدول العربية والشعب الفلسطيني في حربها مع إسرائيل ، وذلك من خلال اعلانها عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ، وقد قطعت جميع الدول الأفريقية هذه العلاقات باستثناء ثلاث منها هي ملاوي وسولزيلاند وليسوتو ، بقيت خارج إطار التضامن لإعتبارات سياسية واقتصادية وجغرافية تربطها بجنوب أفريقيا ، وتجعلها خاضعة لنفوذها .

وكنتيجة لمبادرات الدول الأفريقية هذه ، وبعد صدور قرارات الاجتماع الطارئ لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في نوفمبر عام ١٣٩٣ هـ الموافق ١٩٧٣ م ، وقرارات القمة العربية السادسة في الجزائر التي تلت اجتماع المنظمة الأفريقية مباشرة ، شهدت العلاقات العربية الأفريقية انطلاقة جديدة تطورت إلى تضامن وتعاون بين الدول العربية والأفريقية على المستويات الثنائية والجماعية والدولية ، فقد تزايد على المستوى

الثنائي الزيارات المتبادلة بين قيادات الدول العربية والدول الأفريقية ، وعدد الاتفاقيات الثنائية ، وحجم المعونات المالية المقدمة من الصناديق الوطنية التابعة للدول العربية المصدرة للبتزول منها بصفة خاصة إلى الدول الأفريقية . وعلى المستوى الجماعي تكونت لجان وزارية عربية وأفريقية تابعة لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية للحوار حول التعاون . كما أنشأت كل من المنظمتين إدارة خاصة بالتعاون ، وتأسست أجهزة مالية لتقديم المعونات للدول الأفريقية كما أسفر الاتصال والتشاور على مستوى الأمانتين العامين واللجان الوزارية إلى الاتفاق مبدئياً على عقد مؤتمر قمة عربي أفريقي بموافقة مؤتمرات القمة العربية والأفريقية يسبقه مؤتمر وزراء الخارجية المشترك للأعداد له . وقد عقد المؤتمر الوزاري المشترك في داكار عاصمة السنغال عام ١٣٩٦ هـ الموافق ١٩٧٦ م ووافق على إعلان وبرنامج عمل التعاون العربي الأفريقي الذي أقره مؤتمر القمة العربي الأفريقي الذي عقد في القاهرة عام ١٣٩٧ هـ الموافق مارس ١٩٧٧ م مع الوثائق الثلاث الأخرى التي أعدتها اللجنة الوزارية المشتركة في يناير من نفس العام .

ووفقاً لهذه الوثائق تم تكوين اللجنة الدائمة ولجنة التنسيق واللجان المتخصصة ، إضافة إلى مؤتمر القمة وهو الجهاز الأعلى في الهيكل التنظيمي للتعاون ، ويليه المجلس الوزاري المشترك مباشرة .

وتجدر الإشارة إلى أن المعونات المالية العربية للدول الأفريقية قد تزايدت بصورة ملحوظ منذ عام ١٣٩٧ هـ الموافق ١٩٧٧ م ، فقد بلغ إجمالي التعهدات المقدمة من البلدان العربية ومؤسسات التنمية الممولة أساساً من هذه البلدان (٦) مليار دولار حتى عام ١٤٠١ هـ الموافق ١٩٨١ م ، تستأثر الصناديق الوطنية بتوزيع الجزء الأكبر منها .

وهذا يعني أن العون المالي العربي لأفريقيا لم يتوقف على الرغم من توقف أجهزة التعاون الجماعي التي نشأت بموجب الوثائق الصادرة عن مؤتمر القمة العربي الأفريقي المشترك الذي عقد في القاهرة عام ١٣٩٧ هـ الموافق ١٩٧٧ م ، إذ إن المؤسسات المالية العربية التابعة لجامعة الدول العربية ، استمرت في تقديم المعونات المالية والقروض للدول الأفريقية بالإضافة إلى مساهماتها في مشاريع التنمية في أكثر من ست وثلاثين دولة من هذه الدول . وهذه المؤسسات تتمثل حالياً في المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في

أفريقيا والصندوق العربي لتقديم المعونة الفنية لأفريقيا ، وهذا الأخير يساهم في تقديم الخبرات الفنية والثقافية للدول الأفريقية ، كما أستمريت الصناديق الوطنية بتأديته دورها في مجالات التعاون المالي والمساهمة في المشاريع التنموية .

وعلى المستوى الدولي فقد ظهر التضامن والتعاون بين الدول العربية والدول الأفريقية في إطار التعاون بين الدول النامية في الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة وفي المؤتمرات الدولية المختلفة مثل مؤتمرات التجارة والتنمية أو ما يطلق عليه (الحوار بين الشمال والجنوب) ومؤتمرات عدم الإنحياز ومؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي ... كما ساهمت الدول العربية أيضاً بأموالها في المؤسسات الدولية التي تقدم القروض للدول النامية ، مثل المملكة العربية السعودية .

ثالثاً : أن التضامن العربي الأفريقي ليس عملية مقايضة للتأييد السياسي بالدعم المالي أو الاقتصادي ، بل هو تعاون متبادل تشابك وتتداخل فيه أوجه التعبير بين تأييد سياسي أفريقي للعرب يقابله - بل يسبقه تاريخياً - تأييد سياسي عربي لأفريقيا ، وبين إمكانيات اقتصادية ومالية عربية يمكن أن تستفيد منها أفريقيا، يقابله إمكانيات اقتصادية أفريقية يمكن أن تستفيد منها العالم العربي .

رابعاً : إن الموقف الأفريقي تجاه القضية الفلسطينية - كما اتضح - موقف غير متماسك تتخلله تيارات عديدة تسير في الاتجاه المعاكس للتضامن العربي الأفريقي ، وتيارات تحاول أن تستفيد مادياً من هذا الموقف ، ولهذا نلاحظ تذبذب مواقف دول هذه التيارات في الأمم المتحدة أثناء التصويت على القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية ، وهذه التيارات - هي التي تناوها التحليل السابق - تمثل أقلية من الدول الأفريقية ، ولذا فهي لا تملك القدرة في التأثير على الاتجاه العام للموقف الأفريقي المؤيد للقضية الفلسطينية .

وقد اثبت البحث صحة هذه الحقيقة التي تجلت في استمرار هذا الموقف حتى بعد عملية السلام المصرية - الاسرائيلية ، التي انعكست آثارها على مواقف الدول التي تسود فيها تلك التيارات وخاصة تلك المسماة بتيارات التحفظ الاستراتيجي فقد اعادت احدي

هذه الدول (زائير) علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل على أثر انسحاب الجيوش الاسرائيلية من شبه جزيرة سيناء المصرية وعللت بأن قرار قطع العلاقات مع اسرائيل عام ١٩٧٣ كان مبنياً على أساس التضامن مع دولة عضو في منظمة الوحدة الافريقية احتلت جزءاً من اراضيها ، ولما كانت اسرائيل قد انسحبت منها فلم يعد هناك مبرر لاستمرار قطع العلاقات معها .

علماً بأن بقية الدول الافريقية لا يزال التزامها بالتضامن مع القضية الفلسطينية قائماً على استمرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل حين حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة . وذلك وفقاً لما نصت عليه قرارات منظمة الوحدة الافريقية منذ عام ١٩٩٣ هـ على الرغم من أن عدداً كبيراً من هذه الدول لا تزال تقيم علاقات تجارية وثقافية وفنية مع إسرائيل .

ومن الجدير بالذكر أن كثيراً من الدول الافريقية التي كانت لها علاقات مع اسرائيل ويعتبر بعض قادتها اصدقاء لها تتعرض من فترة لضغوط خارجية لاعادة علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل .

وبناء على ما تقدم فانه من الواضح أن التطورات التي شهدتها العلاقات العربية الافريقية منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ ارتبطت بشكل مباشر بالتطور الذي طرأ على مواقف الدول الافريقية تجاه اسرائيل ، وبالتالي على موقف منظمة الوحدة الافريقية والموقف الافريقي بصفة عامة من القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة .

وما ترتب على ذلك من قيام تضامن فعلى بين الدول العربية والدول الافريقية تجاه قضايا النضال المشترك في فلسطين وجنوب افريقيا رافقه لازمة تعاون اقتصادي ومالي وثقافي بين الجانبين .

وهذا يعنى أن استمرار الموقف الافريقي المتضامن مع القضايا العربية يتناسب عكسياً مع الموقف العربي المتضامن مع قضايا التحرر السياسي والاقتصادي الافريقية، لان كثيراً من الدول الافريقية كانت ستعيد علاقاتها مع اسرائيل بعد ثلاث أو اربع سنوات على اكثر تقدير - خاصة بعد مبادرة السلام المصرية مع اسرائيل - لو لم تجد الدول الافريقية

استجابة من الجانب العربي لموقفها هذا .

أي أن الموقف الافريقي يتأثر مباشرة باتجاه سير العلاقات العربية الافريقية وليس في استمرارها ، وعلى هذا الاساس تصبح القضية الاولى في المستقبل هي تحديد أهداف ومستوي هذه العلاقات وما تثيره من قضايا مختلفة تتعلق بالامن القومي العربي والافريقي ، والصراع الدولي المعاصر ، وقضايا الاتصال والتبادل ، وقضايا المصالح المشتركة .

. . .

الملاحق

الملحق الأول : قرار بشأن القضية الفلسطينية ^(١) :

أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الثالثة والثلاثين في منروfia - ليبيا - خلال الفترة من عام ١٣٩٩ هـ الموافق ٦ - ١٨ يوليو سنة ١٩٧٩ م.

بعد أن تدارس تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن القضية الفلسطينية.

وبعد أن استمع إلى بيانات مختلف الوفود ولا سيما بيان ممثلي منظمة التحرير

الفلسطينية.

لذا يذكر ايضا بتقرير اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة بشأن فلسطين وهو التقرير الذي يؤكد من جديد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في وطنه بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير والسيادة واقامة دولته المستقلة على ارضه .

وأذ يسترشد بمبادئ وأهداف ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة والمصير المشترك للشعوب الافريقية والعربية ونضالها المشترك ضد الصهيونية والعنصرية من أجل قضية الحرية والاستقلال والسلام .

واذ يذكر بأن قضية فلسطين هي جوهر النزاع في الشرق الاوسط وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وأذ يدرك أن قضية فلسطين هي قضية عربية وافريقية .

وأذ يدرك خطورة الوضع السائد حالياً من جراء استمرار الاحتلال الاسرائيلي

لفلسطين والاراضي العربية ورفض اسرائيل الالتزام بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وامعانها في بناء المستعمرات الاستيطانية وتغيير المعالم الجغرافية والثقافية والاجتماعية في فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى وخاصة في مدينة القدس.

واذ يؤكد مجدداً شرعية النضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية لاسترداد ارضه وممارسة حقوقه الوطنية .

واذ يؤكد من جديد أنه لا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم إلا بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة وبشكل خاص حقه في العودة وطنه وحقه في السيادة الوطنية وتقرير مصيره بنفسه دون أي تدخل خارجي واقامة دولة مستقلة على أرضه .

وأذ يعتبر أن جميع الاتفاقيات الجزئية والمعاهدات المنفردة تلحق ابلغ الضرر بالقضية الفلسطينية وتشكل انكاراً لحقوق الشعب الفلسطيني المعترف بها عالمياً .
وانتهاكاً لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي الاستقلال ايضاً .

وأذ يلاحظ بقلق أن التحالف بين نظام الحكم الصهيوني في اسرائيل ونظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا انما يهدف إلى تصعيد حرب الارهاب والابادة ضد شعوب فلسطين والجنوب الافريقي .

١- يؤكد مجدداً جميع القرارات السابقة بخصوص قضية فلسطين ومساندته الكاملة والفعالة للشعب الفلسطيني بقيادة مثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية في نضاله لاسترداد حقوقه الوطنية المتغصبة وخاصة حقه في العودة إلى وطنه والسيادة - وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على أرضه .

٢- يشجب المحاولات الرامية إلى منع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير والحيلولة دون تحقيق تطلعاته الوطنية في الحرية والسيادة الكاملة وفرض حلول تتناقض مع هذا الحق ومع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية كما يشجب سعي بعض الاطراف لاتخاذ اجراءات وابرار اتفاقيات تتجاهل تطلعات الشعب الفلسطيني ومثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية وذلك على حساب حقه في تقرير مصيره بنفسه .

٣- يدين بشدة المخططات والاطماع التوسعية الاستعمارية العنصرية التي تمارسها

اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى وخاصة الشعب اللبناني .

٤- يدين بشدة جميع الاتفاقيات الجزئية والمعاهدات المنفردة التي تشكل اعتداءً خطيراً على حقوق الشعب الفلسطيني وانتهاكاً لميثاقى الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والقرارات الصادرة عن مختلف المحافل الدولية بشأن قضية فلسطين كما تحول دون تحقيق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره بنفسه واستعادة السيادة الكاملة على أرضه .

٥- يدين من جديد التحالف القائم بين نظام الحكم الصهيوني ونظم الحكم العنصرية في الجنوب الافريقي ويهيب بكل الدول الاعضاء التصدي لهذا التحالف ودعم الكفاح .

٦- يناشد المجتمع الدولي أن يشدد من ضغطه على اسرائيل لارغامها على الانصياع لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بقضية فلسطين .

٧- يدين بشدة امعان اسرائيل في تهديد مدينة القدس المقدسة بما يشكل انتهاكاً صارخاً للقرارات الدولية الخاصة بمدينة القدس والصادرة عن جميع الهيئات الدولية .

٨- يطالب مجلس الأمن باتخاذ الاجراءات الفعالة لضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة .

٩- يطلب إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية متابعة تطورات قضية فلسطين وتقديم تقرير عنها إلى الدورة العادية القادمة لمجلس الوزراء .

الملحق الثاني : قرار بشأن قضية فلسطين :

أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية السابعة والثلاثين في نيروبي (كينيا) عام ١٤٠١ هـ في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ يوليو ١٩٨١ .

اذ بحث تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن قضية فلسطين وثيقة مجلس الوزراء رقم ١١٢٦ (دورة - ٣٧) .

واذ استمع إلى كلمات مختلف الوفود وخاصة كلمة ممثل منظمة التحرير الفلسطينية .

واذ يذكر بالقرارات الصادرة عن الدورات السابقة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات

بشأن مشكلة الشرق الاوسط وقضية فلسطين .

واذ يذكر ايضا بتقرير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين الذي يؤكد مجدداً الحق الوطني الثابت للشعب الفلسطيني في أن يكون له وطن ، بما في ذلك حقوقه في العودة إلى اراضيه وفي تقرير المصير وفي السيادة وايضا في اقامة دولة مستقلة على ترابه .

واذ يستلهم بمبادئ واهداف ميثاقى منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الامم المتحدة والمصير المشترك للشعوب الافريقية والعربية في نضالها المشترك ضد الصهيونية والعنصرية من أجل قضية الحرية والاستقلال والسلام .

واذ يذكر بأن قضية فلسطين ، بما في ذلك القدس ، تمثل جوهر النزاع في الشرق الاوسط وبأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .
واذ يؤكد من جديد على القرارات ذات الصلة الصادرة من منظمة الوحدة الافريقية والتي تعتبر القضية الفلسطينية قضية افريقية وليست قضية عربية فقط .

واذ يعي خطورة الوضع الحالي الناجم عن استمرار اسرائيل في احتلال الاراضي الفلسطينية والعربية ورفضها احترام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وعزمها الجاد على اقامة مستوطنات في الاراضي العربية المحتلة وخاصة في القدس ، الامر الذي يترتب عليه تغيير المسميات الجغرافية الديموغرافية والثقافية والاجتماعية لفلسطين .

واذ يؤكد مجدداً شرعية نضال الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بغية استرداد اراضيه وممارسة حقوقه الوطنية .

واذ يؤكد مرة أخرى أن السلام العادل والدائم لا يمكن أن يتحقق إلا بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة ولا سيما حقه في العودة إلى وطنه واستعادة سيادته الوطنية وحقه في تقرير المصير بدون أي تدخل اجنبي مهما كان نوعه ، وحقه في اقامة دولة مستقلة على اراضيه .

واذ يأخذ في الاعتبار أي اتفاق جزئي واي معاهدة منفصلة تضر ضرراً بالغاً بالشعب الفلسطيني وتشكل انتهاكاً لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال .

واذ ينظر بعين الاعتبار إلى القرارات التي اعتمدها الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين في ١٥ يوليو ١٩٨٠ .

واذ يأخذ في الحسبان النتائج التي توصلت إليها لجنة الأمم المتحدة حول ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة .

واذ يلاحظ بقلق بالغ أن التحالف القائم بين النظام الصهيوني في اسرائيل والنظام العنصري في جنوب افريقيا يستهدف تصعيداً لأعمال الارهاب والابادة التي ترتكب ضد شعبي فلسطين وجنوب افريقيا .

١) يؤكد مجدداً كل القرارات السالفة بشأن قضية فلسطين ويعلن مرة أخرى مساندته الثابتة للشعب الفلسطيني بقيادة ممثلة الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، كما يؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني في مواصلة نضاله بجميع اشكاله السياسية والعسكرية وكذلك حقه في استخدام حقوقه الوطنية الثابتة وخاصة حقه في العودة إلى وطنه وممارسة حقه في تقرير المصير واقامة دولة مستقلة على ارضه .

٢) يدين بقوة مشروع الحكم الذاتي وكل المناورات والصيغ الرامية إلى الحيلولة بين الشعب الفلسطيني وبين ممارسة حقه في تقرير مصيره ومنعه من تحقيق آماله الوطنية ومن العودة إلى وطنه والتمتع بحريته وسيادته الكاملة .

٣) يدين ايضاً مبادرات بعض الاطراف التي تتخذ تدابير وتبرم اتفاقيات لم تأخذ في اعتبارها تطلعات الشعب الفلسطيني ومثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ويرى أن أية اتفاقية بشأن قضية فلسطين لا تشارك فيها منظمة التحرير الفلسطينية تكون لاغية وكأنها لم تكن .

٤) يشجب بقوة الاغراض التوسعية والاستعمارية والارهابية التي تستهدف فرض الامر الواقع في الاراضي المحتلة ، كما يشجب سياسة التوسع واقامة المستوطنات ومصادرة الاراضي وتصفية الاهالي فرادى أو جماعات بغية دفعهم إلى الهجرة وتغيير السمات الديموغرافية وطرد قادة ومفكري ومواطني الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى

وخاصة الشعب اللبناني

٥) يدين بقوة ايضا جميع الاتفاقيات الجزئية والمعاهدات المنفصلة التي تشكل انتهاكاً خطيراً لحق الشعب الفلسطيني ومبادئ ميثاقى منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة وللقرارات الصادرة عن مختلف المحافل الدولية بشأن القضية الفلسطينية والتي تحول دون تحقيق الشعب الفلسطيني لآماله في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره وممارسة سياسته الكاملة على ارضه .

٦) يؤكد أن اية محاولة تستهدف حل قضية فلسطين التي تمثل جوهرأ مشكلة الشرق الاوسط لا سبيل لها لأن تحقق السلام بدون الاشتراك الفعلي لمنظمة التحرير الفلسطينية وبدون الاعتراف بالحقوق الثابتة والشمروعه للشعب الفلسطيني .

٧) يشجب التواطؤ القائم فيما بين نظام الحكم الصهيوني ونظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا ويناشد جميع الدول الاعضاء تكثيف جهودها بغية التصدي لهذا الخطر بتدعيم النضال المسلح ضد الصهيونية والعنصرية والامبريالية ويطلب في هذا الصدد من الدول الافريقية الاعضاء بجامعة الدول العربية أن تدرج في جدول اعمال دورتها القادمة بنداً بعنوان " التواطؤ بين جنوب افريقيا واسرائيل " .

٨) يوجه نداء إلى الجماعة الدولية يناشدها فيه مزيداً من تكثيف ضغوطها على اسرائيل في مختلف المجالات بغية ارغامها على الامتثال لميثاق منظمة الأمم المتحدة وللقرارات الصادرة عنها بشأن قضية فلسطين وينوه بالجهود التي تبذلها لجنة الأمم المتحدة المختصة لقضية فلسطين ويدعو مجلس الأمن إلى تطبيق توصيات هذه اللجنة التي اعتمدتها الجمعية العامة ولا سيما القرار رقم ١٦٩/٣٥ الصادر في ١٥ ديسمبر ١٩٨٠ .

٩) يهيب بمجلس الأمن أن يتخذ التدابير الفعالة لكفالة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة التي اعترفت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة ويرى أن القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ لا يضمن مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة ، كما لا يوفر اساساً لحل عادل لقضية فلسطين .

١٠) يثني على لجنة الأمم المتحدة لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة على ما

تبذله من جهود بغية استعادة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني .

١١) يطلب إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية تطورت قضية فلسطين وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الدورة العادية المقبلة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية .
الملحق الثالث : قرار بشأن القدس :

أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في دورته العادية السابعة والثلاثين في نيروبي (كينيا) عام ١٤٠١ هـ في الفترة من ١٥ - ٢٦ يونيو سنة ١٩٨١ .
اذ يذكر بجميع قرارات منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة ومؤتمر حركة عدم الانحياز بشأن القدس .

واذ يضع في الاعتبار أن منظمة الوحدة الإفريقية ظلت تعارض دائماً وبشدة مطالبة إسرائيل باعتبار القدس عاصمة للكيان الصهيوني .
واذ يضع في الاعتبار أن المسألة الفلسطينية بما فيها القدس هي لب مشكلة الشرق الأوسط .

واذ يضع في الاعتبار إصرار إسرائيل على سياستها القائمة على العدوان وضم الأراضي بصورة غير مشروعة والاستعمار الصهيوني وتغيير الطابع الثقافي والديمقراطي لمدينة القدس المقدسة .

واذ يضع في الاعتبار إصرار إسرائيل على الاستمرار في التوسع في تهويد القدس بغية إزالة طابعها العربي منتهكة بذلك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المبرمة في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ والخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب .

١- يؤكد مجدداً أن مدينة القدس تعد جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة .

٢- يؤكد مجدداً ضرورة الحفاظ على الطابع الأصلي والتاريخي لمدينة القدس .

٣- يدين إسرائيل لرفضها المستمر احترام القرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بشأن مدينة القدس المقدسة .

ملحق رقم (٤) :

المعونات العربية للدول الافريقية للفترة (١٩٧٣/١٩٧٨)

(بملايين الدولارات)

السنوات	لدول غرب أفريقيا	لدول شرق أفريقيا	لدول غير محددة في شرق وغرب القارة	المجموع
١٩٧٣	٨٤,٩	٦١,١	١٣,٥	١٥٩,٥
١٩٧٤	٢٦٦,٩	٢٤٠,٢	٢٦,٧	٥٣٣,٨
١٩٧٥	٤٠٠,٠	٥٣١,٤	٦,٠١	٩٩١,٥
١٩٧٦	٥٠٢,٩	٣٠٦,٧	٩٣,٣	٩٠٢,٩
١٩٧٧	٣٥٢,٠	١٤٤,٣	٩٦,٥	٥٩٢,٨
١٩٧٨	٣١٨,٨	٢٦٢,٥	١١١,٩	٦٩٣,٢
المجموع	١٩٢٥,٥	١٥٤٦,٢	٤٠٢	٣٨٧٤

المصدر : المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا / نوفمبر ١٩٧٩ .

أما بالنسبة لعدد البلدان المستفيدة من العون العربي فقد بلغ أحد عشر بلدا خلال عام ٧٣ ، اثنان وثلاثون بلدا في عام ١٩٧٤ ، سبعة وثلاثون بلدا في عام ١٩٧٥ ، ثمان وثلاثون بلدا في عام ١٩٧٦ م ، أربعون بلدا في عام ١٩٧٧ ، أي أن العون العربي قد غطى القارة الأفريقية بنسبة ١٠٠٪ خلال الفترة المذكورة ومنذ دخول البلدان العربية المصدرة للبترول محفل البلدان المانحة للعون .

الهوامش والتعليقات

- (١) راجع دراسة عبد الملك عوده بعنوان : الدول الأفريقية والقضايا العربية ص ص ٣٠٧-٣٤٣.
- (٢) شوقي الجمل ، التضامن الآسيوي الأفريقي وأثره في القضايا العربية ، القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٤ م ، ص ٣٠٣
- (٣) شوقي الجمل ، المرجع السابق ص ٧٠ .
- (٤) جون هانش ، تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية ، ترجمة عبد العليم منسي ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٩٦٩ م ، ص ٤١٢ .
- (٥) المهدي بن بركة ، إسرائيل وأفريقيا ، مجلة الطليعة ، العدد الخامس ، السنة الثانية ، مايو ١٩٦٦ ، ص ص ٦٥-٧٥
- (٦) شوقي الجمل ، التضامن الآسيوي الأفريقي .. ، ص ٣١٣ .
- (٧) مرسي سعد الدين ، دور التضامن الأفرو آسيوي في معركة فلسطين ، الطليعة ، العدد العاشر ، السنة ١٩٦٧ م ، ص ص ٦٥-٦٧ .
- (٨) أحمد يوسف القرعي ، العدوان الأسرائيل والتضامن الأفرو آسيوي ، السياسية الدولية ، العدد ٩ أكتوبر ١٩٦٧ م ، ص ص ٦٧-٦٩ .
- (٩) شوقي الجمل ، التضامن الآسيوي الأفريقي ... ، ص ص ١١٣-١١٤ .
- (١٠) راجع قرارات هذه المؤتمرات في :
- كولين ليجوم ، الجامعة الأفريقية : دليل سياسي موجز ، ترجمة : أحمد محمود سليمان ، مراجعة عبد الملك عودة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ص ص ٣٤٥-٤١٥ .
- (١١) شوقي الجمل ، التضامن الآسيوي الأفريقي .. ، ص ١٠٧ .
- (١٢) محمود خيرى عيسى ، مرجع سابق ، ص ٣١٦ .
- (١٣) راجع حول مؤتمرات الدول الأفريقية :
- كولين ليجوم ، مرجع سابق ، ص ص ١٧-٣٠٧ .
- Mazrui, Ali., A Towards a pax - Africana
University of Chicage pres, 1967, pp.207-210
- (١٤) - Geiss, Imanule , The pan- African Movement , Translated By : Ann
Keep , Methuen and Co , London , 1974 , p.420
- (١٥) كولين ليجوم ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ .
- اتحدت سوريا ومصر عام ١٩٥٨ في دولة واحدة تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة .
- (١٦) المرجع السابق ، ص ٥٧ .

- (١٧) محمود خيرى عيسى ، مرجع سابق ، ص ٣١٩ .
- (١٨) كولن ليجوم ، مرجع سابق ، ص ٢٨٥ .
- (١٩) الدولة الأفريقية الناطقة بالفرنسية التي حصلت على استقلالها عام ١٩٦٠ هي : ساحل العاج ، فولتا العليا ، بنين (داهومي سابقا) ، النيجر ، تشاد ، الكاميرون ، السنغال ، توجو ، جابون ، الكونغو ، أفريقيا الوسطى ، موريتانيا ، ما لأغاشي .
- (٢٠) محمود خيرى عيسى ، مرجع سابق ، ص ٣١٥ .
- (٢١) - Akinsanya , Odeoya, “ The Afro- Arab Alliance : Dream or Reality” , Africain Affairs, vol.75 , No 301, Oxford University press , October 1976, p 511-529 .
- (٢٢) وزير خارجية السنغال السابق دودو تيام .
- (٢٣) أحمد يوسف القرعي ، ثورة ٢٣ يوليو وقضية تصفية الاستعمار في أفريقيا سلسلة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، العدد ٢٦ يوليو ١٩٧٨ م ص ٢٨ .
- (٢٤) راجع حول حركة عدم الإنحياز (نشأها، مبادئها ، أهدافها) اللائحة في ظل الاستراتيجية الدولية ، قسم خاص في مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام القاهرة ، العدد ٤٥ ، يوليو ١٩٧٦ م ، ص ص ١٢-٤٨ .
- (٢٥) يحيى رجب ، الرابطة التطبيقية بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٦ م ، ص ٧٩ .
- (٢٦) - Isamel .Tareq , T., The Middle East in World politics , Syracuse University press 1874,p.165
- (٢٧) غزة وهبي وفتحى عثمان : مؤتمر عدم الإنحياز في لوزاكا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٣ ، يناير ١٩٧١ م ، ص ١٤٨-١٥٨ .
- (٢٨) محمود خيرى عيسى ، مرجع سابق ، ص ٣١٧ .
- (٢٩) - Gervenka Zdenek and Legum, Colin ‘ The organization of African Unity) in 1972, Africa Contemporary Record 1972-1973, Africa Research Limited William Chudley, Lodon ,1973,pp.47-55
- (٣٠) - Legum Colin “ Israel Year in Africa , Africa Contemporary Record 1972-73 pp . 122-35
- (٣١) - Akinsanya, op .cit., p 521
- (٣٢) عبد الملك عودة ، سنوات الحسم في أفريقيا ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٩ م ، ص ٣٤ .

(٣٣) إسماعيل صري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ م ، ص ١٥٨ .

Cervenka & Legum, op.cit, p.53.

(٣٤) محمد عبد الغني سعودي ، الاقتصادى الأفريقى والتجارة الدولية مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٣ م ، ص ٣٢

(٣٥) راجع حول علاقات مصر التجارية مع الدول الأفريقية: محمد الحسينى مصيلحى ، نحن والعالم الخارجى ، السلسلة العمالية، العدد ٢٠- المؤسسة الثقافية العمالية ، القاهرة ، (دون تاريخ) ص ص ١٢٥-١٢٦ . فاروق جويده : النشاط الاقتصادى المصرى فى أفريقيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢١ يوليو ١٩٧٠ م ص ١٤٠ .

(٣٦) عفاف رشيد المقصود المعونات العربية للدول الأفريقية رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ١٩٨٠ م ص ٢٤٦

- Legum Colin “ Africa, Arabs and Middle East , Africa contemporary Record 1975-76 , Vol 8., London 1976 , pp .76-87 .

(٣٨) راجع قرارات فى : Bulletin No .9-11 , U.N, Special Unit un Palestinian Rights, : September - October 1979 , p .26

(٣٩) راجع القرارات فى نشرة الأمم المتحدة رقم ٦-٧ ، تصدرها الوحدة الخاصة المعنية بحقوق الفلسطينيين ، يونيو - يوليو ١٩٧٩ م ، ص ٢٠ .

(٤٠) وصف الرئيس الليبى (وليم تولبيرت) المبادرة المصرية بأنها إنجاز من إنجازات السلام القائم على العدل .

سلوى محمد لبيب ، مؤتمر القمة الأفريقية فى الخرطوم ، السياسة الدولية ، العدد ٥٤ ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ص ١١٩-١٢٤ ، راجع أيضاً تصريح للدكتور فؤاد محى الدين حول تأييد زائير للمبادرة المصرية ، صحيفة أخبار اليوم ، القاهرة ١٩٨٠/١١/٢٠ م

(٤١) الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٨ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ص ٣٢٤ .

(٤٢) سليمان إبراهيم (مؤتمر الطائف) : قضايا وقرارات ، مجلة شؤون فلسطينية ، مركز الأبحاث فى منظمة التحرير الفلسطينية، العدد ١١٢ بيروت ، مارس ١٩٨١ ، ص ص ١٣٧-١٤١ .

(٤٣) اندلعت الحرب العراقية - الإيرانية فى سبتمبر ١٩٨٠ وقد كون المؤتمر لجنة المساعى الحميدة ضمت فى عضويتها الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى والسنغال وجامبيا وباكستان وبنغلاديش وتركيا وغانيا ومنظمة التحرير الفلسطينية .

(٤٤) راجع تقرير عن مؤتمر القمة الإسلامى الثالث فى The Middle East ,London , March 1981 , pp.6-9

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق :

- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٨ م ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت .
 قرارات مؤتمر قمة عدم الانحياز الذي عقد في هافانا عام ١٩٧٩ م راجع :
 Bulletin No 9-10 , un , Special unitan Palestinian Rights , September - October 1979
 قرارات تشرة الأمم المتحدة رقم ٦-٧ ، تصدرها الوحدة الخاصة المعنية بحقوق الفلسطينيين ، يونيو - يوليو ١٩٧٩ م .

ثانياً : المراجع العربية :

- ١- إسماعيل صبري عبد الله : نحو نظام إقتصادي عالمي جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ م .
 ٢- شوقي الجمل : التضامن الآسيوي الإفريقي وأثره في القضايا العربية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .
 ٣- عبد الملك عودة : الدول الأفريقية والقضايا العربية ، القاهرة .
 ٤- عبد الملك عودة : سنوات الحسم في أفريقيا ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٩ م .
 ٥- محمد عبد الغني سعودي : الإقتصاد الإفريقي والتجارة الدولية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٣ م .

ثالثاً : الدوريات :

- ١- أحمد يوسف القرعي : العدوان الإسرائيلي والتضامن الأفرو آسيوي ، السياسة الدولية ، العدد التاسع ، ١٩٦٧ م .
 ٢- أحمد يوسف القرعي : ثورة ٢٣ يوليو وقضية تصفيتا الاستعمار في أفريقيا ، سلسلة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، العدد ٢٦ يوليو ١٩٧٨ م .
 ٣- المهدي بن بركة : إسرائيل وأفريقيا ، مجلة الطليعة ، العدد الخامس ، السنة الثانية مايو ١٩٦٦ م .
 ٤- سلوي محمد ليب : مؤتمر القمة الإفريقي في الخرطوم ، السياسة الدولية ، العدد ٥٤ أكتوبر ١٩٧٨ م .
 ٥- سليمان إبراهيم : مؤتمر الطائف ، قضايا قرارات ، مجلة شؤون فلسطينية ، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية ، العدد ١١٢ ، بيروت ، مارس ١٩٨١ م .

٦- عزة وهي وفتحي عثمان : مؤتمر عدم الإنحياز في لوزاكا ، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٣ ، يناير ١٩٧١ م .

٧- عفاف رشيد المقصود : المعونات العربية للدول الأفريقية ، رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ١٩٨٠ م .

٨- فاروق جويده : النشاط الإقتصادي المصري في أفريقيا ، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١ ، يوليو ١٩٧٠ م .

٩- فؤاد محي الدين : تأييد زائير للمبادرة المصرية ، صحيفة أخبار اليوم ، القاهرة ٢٠/١١/١٩٨٠ م .

١٠- محمد الحسيني مصلحي : علاقات مصر مع الدول الأفريقية ، السلسلة العمالية ، العدد ٢٠ ، المؤسسة الثقافية العمالية ، القاهرة ، دون تاريخ .

١١- مرسي سعد الدين : دور التضامن الأفرو آسيوي في معركة فلسطين ، مجلة الطليعة ، العدد العاشر ، السنة الثالثة ١٩٦٧ م .

رابعاً : المراجع الأجنبية المترجمة

١- جون هانش : تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية ، ترجمة عبد العليم منسي، دار الكاتب العربي ، القاهرة ١٩٦٩ م .

٢- كولن ليجوم : الجامعة الأفريقية ، دليل سياسي موجز ، ترجمة أحمد محمود سليمان ، مراجع د . عبد الملك عودة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة .

خامساً : المراجع الأجنبية :

- 1- Akinsanya , Odeoya, " The Afro - Arab . Alliance : Dream or reality ", Africiain Affairs, Vol, 75 No ., 301 , Oxford University press, October 1976.
 - 2- Cervenke, Zdenek and Legum, Colin, " The organization of African unity in 1972 " , Africa Contemporary Record 1972 - 1973 . Africa Research Limited William Chudley , London, 1973 .
 - 3- Geiss, Imanule, The Pan - African Movement, Translated By : Ann Keep , Methuen and Co, London, 1974 .
 - 4- Isamel, Tareg , The Middle East in . World Politics, Syracuse University Press 1874 .
 - 5- Legum, Colin , " Israel Year in Africa, " Africa Contemporary Record 1972 - 1973 .
 - 6- Legum, Colin., " Africa, Arabs and Middle East " , Africa Contemporary Record 1975 - 1976, Vol . 8, London, 1976
- Mazrui, A., Towards apax - Africana, university of chicago press, 1967. The Middle East, London 1981